موقف معاوية من قضية عثمان

كل خبر من أخبار العصر لازم مطلوب لفهم تاريخه وأعمال رجاله، ولكن الأخبار المقدمة على غيرها فى حوادث العالم الإسلامى التى أفضت إلى قيام الخلافة الأموية إنما هى الأخبار التى لها مساس بموقف معاوية من عثمان قبل مقتله وبعد مقتله والمبايعة لعلى بالخلافة فى الحجاز.

فبغير هذه الأخبار التى تكشف عن موقف معاوية لا يستطيع المؤرخ أن يتثبت من حقيقة البواعث التى كمنت وراء الحوادث والحروب والخصومات، ولا يستطيع أن يعرف ما هو صحيح منها وما هو مصطنع من تدبير السواس والدعاة.

فما هى حقيقة المسائل التى أثارت معاوية على على وجنحت به إلى سلوك المسلك الذى اختاره هو ومعاونوه؟ ماذا منها قد حدث فعلاماذا منها لم يحدث وقيل أنه حدث للانتفاعبه فى الادعاء ورد الادعاء . . وفى الاتهام ورد الاتهام؟ أو ماذا منها قد حدث فعلا وحرفه الدعاة لى غير وجهته وأولوه بغير معناه؟ وماذا من تلك الحوادث جميعًا كان خليقًا أن يتغير لو تغير الموقف وتغيرت النيات والمساعى؟

كل أولئك مرهون بالنفاذ إلى حقيقة موقف معاوية من عثمان قبل مقتله وبعد مقتله ومبايعة على بالحجاز.

وكل ما وصل إلينا من أخبار ذلك الموقف يدل على شىء واحد لا محل فيه للخلاف الطويل بين الناظرين إليه من الوجهة التاريخية الخاللصة، وهو عمل معاوية لنفسه فى كل مطلب طلبه من عثمان وكل نصيحة أسداها إليه وكل مشورة أشار بها عليه، فليس فى هذه المطالب والنصائح أو المشورات شىء قط تجرد من منفعة ينظر إليها معاوية فى حاضره أو مصيره، وكل ما عدا ذلك فقد يكثر فيه الخلاف ويؤول فيه التأويل.

كان معاوية فى عهد الفاروق قانعًا بعطائه النسوى وهو ألف دينار، وكان الولاة والرعية لا يشكون إجحافًا ولا محاباة فيما يرجع إلى أرزاق العمال الكبار والصغار ومنهم الولاة. فلما انقضى عهد الفاروق كثرت

الشكوى من تقسيم هذه الأرزاق ومن إيثار بعض الولاة بالولايات لقرابتهم من الخليفة، وكانت هذه الشكوى إحدى الدعايات التى تذرع بها الشاغبون للثورة التى تفاقمت حتى ذهبت بحياة عثمان.

ولم يكن معاوية يجهل هذه النقمة الفاشية فى الولايات، ولكنه على ذلك كتب إلى عثمان يطلب زيادة عطائه، ويطلب غير ذلك أن يقطعه الأرض التى قتل أصحابها من الروم أو تركوها وهاجروا إلى بلاد غير البلاد المفتوحة من أرض الدولة البيزنطية، وتعلل له بكثرة وفود الأمصار والرسل وأن هذه الضياع المروكة لا يؤخذ عليها الخراج ولا تحسب من أموال أهل الذمة كما جاء فى تاريخ ابن عساكر، وكانت هذه الضياع وأمثالها تلحق ببيت المال وينفق منها على المصالح العامة ومعونة المعوزين وذوى الحاجات، فلما أذن له عثمان بزرعها والانتفاع بثمراتها حبسها على نفسه وعلى آل بيته وخدامه وأعوانه فى سياسته، وعمد إلى كل معترض عليه وعلى إنفاقه لهذه الأموال فى غير وجوهها فأقصاه عن الشام وأرسله إلى حيث يشاء من البلاد الإسلامية الأخرى لا يعنيه أن يصنع الشاغبون ما يصنعون فى غير ولايته، وهو يعلم أنهم سيشغبون على عثمان حيث ذهبوا وأن عثمان يلقى من الفتنة ما هو حسبه فى جواره.

وحديث أبى ذر فى الشام معروف نتقل منه ما يدور حول موقف معاوية من عثمان كما جاء فى ابن الأثير:

"كان أبو ذر يذهب إلى أن المسلم لا ينبغى أن يكون فى ملكه أكثر من قوت يومه وليلته أو شىء ينفقه فى سبيل يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم" .. فكان يقوم بالشام ويقول: يا معشر الأغنياء وأسوأ الفقراء. بشر الذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله بمكاو من نار تكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم، فما زال حتى ولع الفقراء بمثل ذلك إليه معاوية بألف دينار فى جنح الليل فأنفقها. فلما صلى معاوية الصبح دعا رسوله الذى أرسله إليه فقال: اذهب إلى أبى ذر فقل

له: انقذ جسدى من عذاب معاوية! فإنه أرسلنى إلى غيرك وأنى أخطأت بك. ففعل ذلك، فقال له أبو ذر: يا بنى قل له: والله ما أصبح عندنا من دنانيرك دينار، ولكن أخرنا ثلاثة أيام حتى نجمعها، فلما رأى معاوية أ، فعله يصدق قوله كتب إلى عثمان: أن أبا ذر قد ضيق على، وقد كان كذا وكذا للذى يقوله للفقراء. فكتب إليه عثمان: أن الفتنة قد أخرجت خطمها وعينيها ولم يبق إلا أن تثب، فلا تنكأ القرح وجهز أبا ذر إلى وابعث معه دليلا وزوده وأرفق به، وكفكف الناس ونفسك ما استطعت".

ولما خرج الشاغبون بالفتنة من الكوفة إلى الشام بأمر عثمان كتب عثمان إلى معاوية كما جاء فى ابن الأثير: "إن نفرًا قد خلقوا للفتنة فأقم عليهم وانههم فإن آنست منهم رشدًا فأقبل وإن أعيوك فارددهم على".

فلقيهم معاوية وزجرهم واغلظ لهم، ثم أتاهم بعد ذلك فقال لهم: إنى قد أذنت لكم فاذهبوا حيث شئتم لا ينفع الله بكم أحدًا ولا يضره، ولا أنتم برجال منفعة ولا مضرة. فإن أردتكم النجاة فالزموا جماعتكم ولا يبطرنكم الأنعام فإن البطر بال يعترى الخيار، اذهبوا إلى حيث شئتم فسأكتب إلى أمير المؤمنين فيكم".

وكتب إلى أمير المؤمنين يهون له من شأنهم ويقول عنهم أنهم "ليسوا لا كثر من شغب ونكير".

ولم يكن أمرهم ليعييه، فإنهم ذهبوا حين سرحهم يقصدون الجزيرة فعلم بهم عبد الرحمن بن خالد فما أعياه أمرهم ودعاهم إليه ولم يذهب إليهم كما فعل معاوية فتوعدهم عبد الرحمن وعيدًا لا يشكون فيه وقال آلة الشيطان! لا مرحبًا بكم ولا أهلا. قد رجع الشيطان محسورًا وأنتم - بعد - نشاط. خسر الله عبد الرحمن إن لم يؤدبكم .. يا معشر من لا أدرى أعرب هم أم عجم. لا تقولوا لى ما بلغنى أنكم قلتم لمعاوية. أنا أين خالد بن الوليد. أنا ابن من قد عجمته العاجمات. أنا ابن فاقئ الردة. والله لئن بلغنى يا صعصعة أن أحدًا ممن معى دق أنفك ثم أمصكه - أى جعلك تمصه -

لأطيرن بك طيرة بعيدة المهوى. فأقامهم شهراً كلما ركب مشاهم، فإذا مر به صعصعة قال: يا ابن الخطيئة! علمت أن من لم يصلحه الخير أصلحه الشر. ما لك لا تقول كما يلغنى أنك قلت لسعيد ومعاوية؟ فيقولون: نتوب إلى الله. أقلنا أقالك الله. فما زالوا به حتى قال: تاب الله عليكم، وسرح الأشتر إلى عثمان. فقدم إليه ثانيًا، فقال له عثمان: أحلل حيث شئت. فقال: مع عبد الرحمن بن خالد. فقال: ذلك إليك، فرجع إليه".

وعلى اختلاف الروايات فى تنقل هذه الفئة بين الكوفة والشام، وفيما قالوه وقيل لهم، لم يتغير موقف معاوية فى جميع هذه الروايات، وهو موقف الرجل الذى لا يبالى بعد أمانة على ولايته أن تنجم الفتنة حيث نجمت وأن يبتلى بها الخليفة بنحوة منه.

وقد تفاقم الخطب ونظر الخليفة المحصور حوله يطلب الرأى من ذوى الرأى بين خاصته وخاصة المسلمين، واجتمع عنده رهط منهم يومًا أشاروا عليه بما بدا لهم ثم خرجوا فأمسك عثمان بابن عباس فقال له: يا ابن عمى ويا ابن خالتى. أنه لم يبلغنى عنك فى أمرى شيء أحبه ولا أكرهه، وقد علمت أنك رأيت بعض ما رأى الناس فمنعك عقلك وحلمك من أن تظهر ما أظهروا، وقد أحببت أن تعلمنى رأيك فيما بينى وبينك فاعتذر . . قال ابن عباس: يا أمير المؤمنين أنك قد ابتليتنى بعد العافية وأدخلتنى فى الضيق بعد السعة، والله أن رأيى لك رأى من يجل سنك ويعرف قدرك وسابقتك. والله لوددت أنك لم تفعل ما فعلت مما رتك الخليفتان قبلك. فإن كان شيئًا تركاه لأنه ليس لهما علمت أنه ليس لك كما لم يكن لهما، وإن كان ذلك لهما فتركاه خيفة أن ينال منهما مثل الذى نيل منك تركته لما تركاه له ولم يكونا أحق بإكرام أنفسهما منك بإكرام نفسك.

قال عثمان: فما منعك أن تشير على بهذا قبل أن أفعل ما فعلت؟ قال ابن عباس: وما علمى أنك تفعل ذلك قبل أن تفعله؟ قال: فهب لى صمتًا حتى ترى رأيى.

وخرج ابن عباس وبقى معاوية فسأله عثمان فأجاب كما جاء فى الإمامة والسياسة: "الرأى أن تأذن لى بضرب أعناق هؤلاء القوم. قال: من؟ قال: على وطلحة والزبير .. قال عثمان: سبحان الله!.. أقتل أصحاب رسول الله بلا حدث أحدثوه ولا ذنب ركبوه؟ قال معاوية: فإن لم تقتلهم فإنهم سقتلونك .. قال عثمان: لا أكون أول مرة خلف رسول الله فى أمته بإهراق الدماء.

قال معاوية: فاختر منى إحدى ثلاث خصال

قال عثمان: ما هى؟

قال معاوية: أرتب لك ها هنا أربعة آلاف من خيل أهل الشام يكونون لك ورداء وبين يديك يدا.

قال عثمان: أرزقهم من أين؟

قال: من بيت المال

قال عثمان: أرزق أربعة آلاف من الجند من بيت مال المسلمين لحرز دمى؟ لا فعلت هذا

قال: فثانية

قال: وما هى؟

قال: فرقهم عنك فلا يجتمع منهم اثنان فى مصر واحد واضرب عليهم البعوث والندب حتى يكون دبر بعير منهم أهم عليه من صلاته

قال عثمان: سبحان اللهّ شيوخ المهاجرين وكبار أصحاب رسول الله وبقية الشورى أخرجهم من ديارهم وأفرق بينهم وأهليهم وأبنائهم؟ لا أفعل هذا

قال معاوية: فثالثة!

قال: وما هى؟

قال: اجعل لى الطلب بدمك أن قتلت

قال عثمان: نعم هذه لك. إن قتلت فلا يطل دمى، هذه رواية الإمامة والسياسة، وفى سائر الروايات أن معاوية قال له غير ذلك: اخرج معى إلى الشام قبل أن يهجم عليك مالا تطيقه. قال: لا أبتغى بجوار رسول الله بدلا".

تلك جملة الآراء التى أشار بها معاوية على الخليفة، وما من رأى منها إلا والنفع فيه ثابت لمعاوية غير ثابت لعثمان وربما كان فى معظمها ما يضره ولا يجديه

فليس قتل على وطلحة والزبير بالأمر الهين الذى يدفع الشر عن الخليفة، وليس هو بلاخطة التى يختارها معاوية لنفسه لو كان فى موضع عثمان. وقد أعفى معاوية نفسه من التضييق على صعصعة ورهطه كما ضيق عليهم عبد الرحمن بن خالد فليس من خطته التى يختارها لنفسه ويحمل تبعتها على عاتقه أن يقتل ثلاثة من أقطاب الصحابة كعلى وطلحة والزبير كما أشار على عمثان، وإنما يبوء عثمان بتبعتها ويترك الأمر من بعده لمعاوية بغير منافس ينافسه عليها، بعد مقتل الثلاثة الذين كانوا مرشحين لها عند أهل الحجاز وأهل الكوفة وأهل مصر. أما أهل الشام فهم فى ولايته لا يعرفون أحداً غيره ينافسه باسمهم عند اختلاف المختلفين، وليس ثمة مختلفون إذا نفذ القضاء فى الأقطاب المقتولين.

وأما الإشارة على عيمان بإقامة أربعة آلاف من خيل الشام يحرسونه فهو تسليم للحجاز إلى يدى معاوية فى حياة الخليفة وبعد حياته، فلا يقدر أحد على بيعة فيه غير البيعة التى يرضاها، ولا تقع هذه البيعة أصلا لمن يستجيب لها أو لا يستجيب.

والخروج من المدينة إلى الشام مع معاوية ينقل العاصمة إلى دمشق ويجعل القول الفصل بعد موت الخليفة لصاحب القول الفصل فيها، وما من أحد قط ينتفع من العمل بهذه النصائح غير معاوية فى جميع الحالات.

وقد نقل الرواة والمؤرخون عن كل ناصح أنه أشار على عثمان بترك خطة من خططه فى السياسة العامة، ولم ينقل مثل ذلك عن معاوية فى جليل من الأمر ولا يسير، ولم يقف مثل موقفه غير مروان بن الحكم الذى لا يملك أن ينهى عثمان عن شىء، لأنه كان سبب الشكوى وصاحب التبعات جميعًا فى كل مأخذ من مآخذ الثوار على العهد كله والسياسة بجملتها. فإذا كان سكوت مروان عن النصح بالتغيير مفهومًا متوقعًا فمثل هذا السكوت من معاوية لا يفهم إلا على وجه واحد. وهو أنه يعفى نفسه من تبعة النصيحة ليملى للخليفة فيما يرضاه، ويعلم أن التغيير النافع يصيبه فى مقدمة الولاة المحسوبين على العهد كله، وقد كان يتعهد للخليفة بكفايته أمر الشام ويسأله أن يفرض على الولاة الآخرين مثل ذلك. فإن لم يقدروا مثل قدرته كان حقًا له أن يخلفهم أو ينفض يديه من العمل والمشورة.

***

وأثبت ما ثبت من منفعة معاوية بتلك المطالب التى عرضها على الخليفة فى شدته - مطلبه أن تكون له ولاية الدم بعد مقتله، فإنه بمثابة ولاية العهد بإذن صاحب الأمر. إذ كان القصاص إنما يتولاه القائم بالشريعة حيث تقام حدود الدين، ولم يكن عثمان ليخشى عليه القتل من فرد يعتدى عليه غيلة فيكون عمل ولى الدم أن يقتاده إلى الحاكم القائم بالشريعة، ولكنه خشى عليه القتل من جماعات ثائرة لا يتولى إدانتها والقصاص منها غير صاحب سلطان أقوى من سلطانها وسلطان من تؤيده وتطيعه على شرطها. فإذا كان معاوية قد طلب ولاية الدم بعد مقتل عثمان فقد طلب ولاية العهد وفارقه وهو يعلم أنه مقتول.

وأوشك الخليفة أن يقتل، فإذا نظرنا فى أرجاء العالم الإسلامى يومئذ لم نجد أحدًا أقدر على نجدته من معاوية، لأنه الوالى المستقر فى ولايته منذ عشرين سنة يقصى عنها كل من ميعاديه ويبقى فيها كل من يواليه، وغيره من الولاة فى ذلك العهد بين معزول أو معتزل أو مهدد فى سلطانه كما هدد

الخليفة فى عاصمته، ومن كان حول الخليفة من سروات المدينة فليس فى وسعه أن ينصره بقوة أقوى من الدولة وحراسها وأشياعها، فإذا جمح السفهاء جماحهم الذى يغلب الدولة على قوتها وهيبتها فحرى أنل ا يصده زاجر ولا ناصح ممن لا يملكون غير الزجر والنصيحة.

وأيا كان القول فى السروات الآخرين فواجب معاوية واضح لا لبى فيه، وليس مما يقيله من هذا الواجب أن الخليفة أبى عليه إقامة جيش دائم إلى جواره يزرقه من بيت المال، فإن عمل الجيش الدائم غير عمل النجدة العاجلة، ولا يلام والى الشام على نجدة عاجلة بعد أن طلب الخليفة النجدة من الولاة، ولو أنه كان يلام على ذلك لكان اللوم أهون عليه من ترك الخليفة لقاتليه يسفكون دمه وهو معتذر بأمر صدر إليه فى حال غير هذه الحال.

لقد كان ذوو الجرأة من المعارضين لعثمان يلقون معاوية بهذا اللوم كلما أخذهم باللوم لا نفهم لم ينصروه، ومن هؤلاء أبو الطفيل عامر بن وائلة الصحابى كما جاء فى تاريخ الخلفاء للسيوطى:

قال له معاوية: ألست من قتلة عمثان؟ قال أبو الطفيل: لا. ولكننى ممن حضرة فلم ينصره.

قال: وما منعك من نصره؟

قال: لم تنصره المهاجرون بالأنصار

فقال معاوية: أما لقد كان حقه واجبًا عليهم أن ينصروه فقال أبو الطفيل: فما منعك يا أمير المؤمنين من نصره ومعك أهل الشام؟

فقال معاوية: أما طلبى بدمه نصرة له؟

فضحك أبو الطفيل ثم قال: أنت وعثمان كما قال الشاعر:

لا ألفينك بعد الموت تندبنى

وفى حياتى ما زودتنى زادى

ووقعت الواقعة ومات الخليفة قتيلا وذهب معاوية يطالب بدمه وينكر على على بيعته لأنه لا يسلمه قتلة عثمان، ممن يذكرهم إجمالا أو يسميهم بأسمائهم، وآل الأمر كله بعد حين إلى معاوية يصنع بهؤلاء ما يشاء، فلم يأخذ واحداً منهم بجزيرة مشهودة ولم يحاسب أحداً على جزيرة مستورة تتطلب الإشهاد، وكان يلقى الرجل منهم فلا يزيد على أن يسأله كما سأل أبا الطفيل: ألست من قتلة عثمان؟ ثم يصرفه فى أمان، وقد يسكت عن سؤاله ويصرفه مزدوًا بالعطاء.

وظهر من مبدأ الخصومة أن الغيرة على عثمان لم تكن تلك الغيرة اللاعجة التى تثير الثائرة وتضرم الحروب، فإن معاوية قد حالف عمرو بن العاص وكافأه بولاية مصر، وهى ولاية عزله منها عثمان وبكته بذكرها يوم صباح به بين الجموع المتذمرة يسأله التوبة والاستغفار، وكاد الرواة يجمعون على كلمة نقلت على لسان ابن العاص فحواها أنه كان يلقى الأعرابى فى البادية فيحرضه على عثمان. فإن لم يصح عن ابن العاص أنه قائل تلك الكلمة فموقفه من فتنة عثمان كموقف ذوى الرأى جميعًا ممن كان معاوية يحاسبهم على تركهم عثمان بغير نصير، وكان فى وسعهم كما قال أن ينصروه.

ولم تخف هذا الموقف الذى لا خفاء به على أبناء عثمان وبناته، فإنهم كانوا يرون معاوية فيلقونه بالبكاء ويذكرون أباهم ليذكروه بمده المطلول ووعده بالثأر له ثم سكوته عن الثأر بعد أن أمكنه منه ما لم يكن فى إمكان أحد من المطلوبين به فى رأيه.

قال ابن عبد ربه فى العقد الفريد، وقال غيره مع اختلاف قليل فى السياق: "قدم معاوية المدينة بعد عام الجماعة فدخل دار عثمان بن عفان فصاحت عائشة ابنة عثمان وبكت ونادت أباها. فقال معاوية: يا ابنة أخى. إن الناس أعطونا طاعة وأعطيناهم أمانًا. وأظهرنا لهم حلمًا تحته غضب، وأظهروا لنا ذلا تحته حقد. ومع كل إنسان سيفه ويرى موضع أصحابه، فإن

نكثناهم نكثوا بنا، ولا ندرى أعلينا تكون أم لنا، ولأن تكونى ابنة عم أمير المؤمنين خير من أن تكونى امرأة من عرض الناس".

فالمطالبة بدم عثمان إنما كانت قضية قائمة حين كانت لازمة للتحريض على على وبث الدعوة والتمكين لمعاوية، فلما تمكن واستطاع ما لم يكن فى وسع على أن يفعله سكت عن الثأر وحديثه إلا ما كان من قبيل الحوار العقيم فى المجالس، وقبل من نفسه العذر ضعيفًا هزيلا ولم يكن يقبله قويًا معززاً بالواقع والبينة ممن لا لوم عليه.

ذلك أيسر ما يقال عن حقيقة الموقف من قضية عثمان ومطالبة معاوية بدمه، وكل ما فعله معاوية من نصرة عثمان قبل مقتله وبعده فهو ثابت النفع لمعاوية غير ثابت النفع لعثمان، ولا نجرى وراء النيات وإن كان للمؤرخ حق فى النظر إليها قد يحمد منه حيث لا يحمد من القضاء. فإن المؤرخ مطالب بتقويم أقدار الرجال وتفسير أسرار الحوادث والتعريف بالأخلاق والضمائر، ولا ضرر من استقصائه لما وراء الظواهر والدعوات، بل الضرر كل الضرر أن يأخذ بالظواهر والدعوات دون استقصاء.

وقضاء التاريخ فى موقف معاوية من عثمان أنه موقف يسقط كثيراً من التهم التى كان يكيلها لخصومه، ويسقط كثيراً من الأعذار التى كان ينتحلها لنفسه، ويوجب على المؤرخ أن ينفذ من وراء التهم والمعاذير إلى تفسير واحد لوقائع الثورة التى ثارها معاوية باسم عثمان، فإن أصدق البواعث لها أنها ثورة فى طلب الملك أعوزتها الحجة فالتمستها من مقتل الخليفة الشهيد.

***